

وتتسبب جائحة كورونا والعقوبات الاقتصادية على مدى سنوات في تفاقم التحديات الاقتصادية السابقة، حيث أفضى الانخفاض الحاد في إيرادات المحروقات منذ 2019/2020، بالإضافة إلى التكاليف الاقتصادية والصحية للجائحة، إلى فرض أعباء كبيرة على المالية العامة، وأدى إلى تفاقم التحديات الهيكلية القائمة بالفعل. وظل معدل التضخم مرتفعاً منذ 2018/2019 (36%) في المتوسط على أساس سنوي (مقارن). وقد أثرت جائحة كورونا تأثيراً شديداً على الوظائف ومستويات الدخل في الكثير من الأنشطة كثيفة العمالة، بما فيها الخدمات التي تقتضي طبيعتها التعامل مع الجمهور بشكل مباشر والقطاع غير الرسمي.

التطورات الأخيرة

على الرغم من الصدمة الأولية التي تلقاها إجمالي الناتج المحلي من جراء جائحة كورونا، أدى حدوث انتعاش قوي في منتصف عام 2020 إلى توسع اقتصادي محدود في 2021/2020. ويتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي لإيران بنسبة 1.7% في 2021/2020. وكان الفاقد في الناتج من جراء جائحة كورونا منذ فبراير/شباط 2020 أقل وضوحاً منه في البلدان الأخرى، حيث انكمش الاقتصاد الإيراني بالفعل بنسبة 12% خلال العامين الماضيين. وكان التعافي الاقتصادي في الربعين الثالث والأخير من عام 2020 أقوى مما كان متوقعاً في القطاعات النفطية وغير النفطية، حيث نما بنسبة 16% و 3.1%، على أساس سنوي مقارن، على الترتيب. وتشير الزيادة في إجمالي الناتج المحلي النفطي في مقابل تراجع الصادرات إلى أن إنتاج النفط كان موجهاً إلى حد كبير إلى الاستهلاك المحلي والتخزين في الربعين الثالث والأخير من عام 2020. وكان انتعاش القطاع غير النفطي

خلال العقد الماضي، لم تؤد موجات النمو في إجمالي الناتج المحلي إلى خلق فرص عمل، وكانت مدفوعة بالأساس بالقطاع النفطي. وقد تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى المستوى نفسه الذي كان عليه قبل عقد مضى، ولم تستفد البلاد من الفرص السائحة للنمو، مثل فترات ارتفاع أسعار النفط (2010-2014)، كما لم تستفد من فئة الشباب الحاصلين على تعليم عال القادرين على تعزيز الإنتاجية. ولم تؤد فرص العمل التي تم توفيرها إلى استيعاب المعروض من العمالة، وعلى الرغم من الانخفاض المستمر في معدل المشاركة في سوق العمل (44% في المتوسط)، فقد تجاوز معدل البطالة 10%. وكانت معدلات البطالة مرتفعة على وجه الخصوص بين الشباب، والإناث، والحاصلين على تعليم عال (23.7، 15.9، و 14.3 على الترتيب، في الربع الأخير من عام 2020). وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم على طريق تنوع النشاط الاقتصادي، لا تزال مشاركة القطاع العام كبيرة بحيث تعوق القطاع الخاص عن خلق فرص عمل وتكوين رأس المال.

وتواجه إيران صعوبة في التعامل مع تأثير الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كورونا؛ ففي ظل تسجيل أكثر من 1.7 مليون حالة إصابة و 61 ألف حالة وفاة، حتى منتصف مارس/آذار 2021، لا تزال إيران البلد الأكثر تضرراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبعد الإعلان عن تطبيق تدابير إغلاق أكثر صرامة في أواخر عام 2020، ظلت أعداد الحالات الجديدة المؤكدة ثابتة، وهبطت الوفيات اليومية إلى أقل من 100 شخص. لكن التخفيف التدريجي للتدابير يزيد احتمال حدوث موجة رابعة من حالات الإصابة بالفيروس. وبدأت عمليات التطعيم في فبراير/شباط 2021 مستهدفة 10 آلاف من أفراد الأطقم الطبية في الخطوط الأمامية، لكن التغطية الكاملة للسكان البالغ تعدادهم 84 مليون نسمة سيستغرق وقتاً طويلاً.

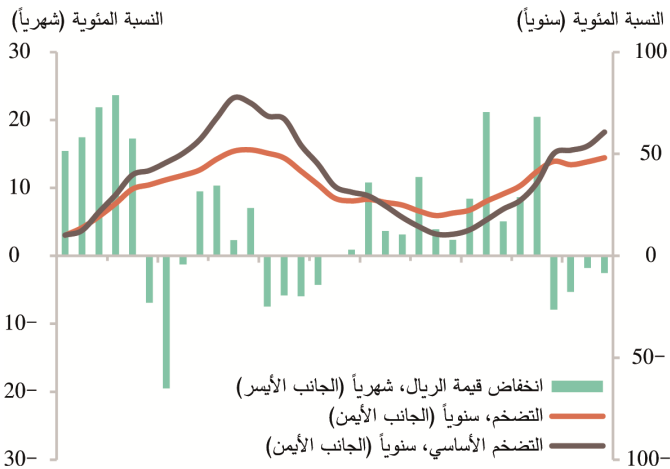
الجدول 1	2020
عدد السكان، بالمليون	84.0
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	628.0
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار	7472.9
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولارات)	14.0
مؤشر جيني	42.0
الالتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي (% من الإجمالي)	110.7
العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات	76.5

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (أ) أحدث قيمة (2018)، على أساس تعادل القوى الشرائية لعام 2011. (ب) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2017)؛ متوسط العمر المتوقع (2018).

لقد فرضت سنوات من العقوبات وجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) ضغطاً على الاقتصاد الإيراني. ولا يزال الحيز المتاح في المالية العامة للإنفاق مقيداً نتيجة لانخفاض العائدات النفطية، وتكلفة تدابير التخفيف من آثار جائحة كورونا، الأمر الذي تسبب في زيادة كبيرة في الدين الحكومي. وأدى تقييد القدرة على الوصول إلى احتياطات النقد الأجنبي، بسبب العقوبات الأمريكية، إلى انخفاض حاد في سعر الصرف، مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات التضخم. كما أن فقدان الوظائف من جراء الجائحة، وارتفاع معدلات التضخم، قد أسهما في تدهور مستوى الرفاهية، وخاصة بين صفوف الأسر المعيشية الضعيفة بالفعل.

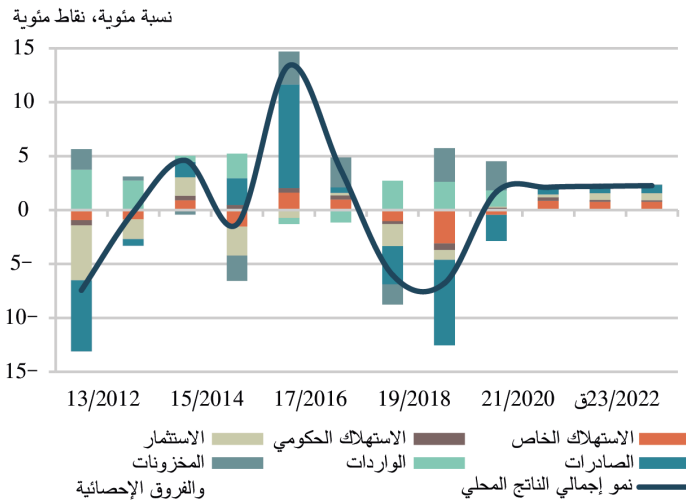
١/ تبدأ السنة التقويمية الإيرانية في ٢١ مارس/آذار من كل عام وتنتهي في ٢٠ مارس/آذار من العام التالي.

الشكل 2 جمهورية إيران الإسلامية/التضخم والسوق الموازية للريال



المصدر: البنك المركزي الإيراني، ومكتب الإحصاء في إيران، وحسابات خبراء البنك الدولي. كانون الأول 2020 كانون الأول 2019 كانون الأول 2018 كانون الأول 2017 كانون الأول 2016 كانون الأول 2015 كانون الأول 2014 كانون الأول 2013

الشكل 1 جمهورية إيران الإسلامية/نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمساهمات في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي



المصدر: البنك المركزي الإيراني، وحسابات خبراء البنك الدولي.

مدفوعاً بقطاع الصناعات التحويلية، حيث أدى انخفاض سعر الصرف إلى زيادة قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة. وقد دفع الشعور بالإحباط من سوق العمل، الذي تمثل في انخفاض المشاركة الاقتصادية، معدل البطالة إلى الهبوط إلى 9.4% في الربع الأخير من عام 2020، على الرغم من انخفاض مستوى التشغيل بأكثر من مليون واحد على أساس سنوي مقارن.

وأدى الإنفاق المرتبط بجائحة كورونا وانخفاض عائدات النفط إلى زيادة نسبة عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي إلى أعلى مستوى له منذ عقود، ولم تغطِ الإيرادات الحكومية في الفترة من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2020 (9 أشهر -2020/2021) سوى 55% من الموازنة المعتمدة للسنة المالية 2021/2020 بأكملها. وعلى صعيد مماثل، لم يتحقق سوى 14% من الدخل النفطي المتوقع نتيجة انخفاض حجم الصادرات النفطية وأسعار النفط. وأدى ارتفاع تكاليف المساعدات الصحية والاجتماعية المرتبطة بجائحة كورونا إلى ارتفاع إجمالي النفقات بنسبة 28% على أساس سنوي مقارن. وهكذا تشير التقديرات إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة إلى أكثر من 6% من إجمالي الناتج المحلي، وإلى تجاوز الدين العام ما نسبته 50% من إجمالي الناتج المحلي في 2021/2020. وكان العجز في الموازنة العامة في فترة الأشهر التسعة في 2021/2020 ممولاً بالأساس من خلال إصدار السندات (70%)، يليه بيع الأصول والسحب من الاحتياطيات الإستراتيجية.

كما ازدادت الضغوط التضخمية في 2021/2020 حيث انخفضت قيمة الريال نتيجة نقص المعروض من العملات الأجنبية وارتفاع أوجه عدم اليقين الاقتصادي. وارتفع التضخم إلى أكثر من 48% (على أساس سنوي مقارن) في فبراير/ شباط 2021. ومنذ أبريل/نيسان 2020، فقدت العملة الإيرانية نصف قيمتها من جراء العقوبات الأمريكية

المفروضة على إمكانية الوصول إلى الاحتياطيات في الخارج. وأدت الآمال في تخفيف العقوبات بعد الانتخابات الأمريكية إلى ارتفاع قيمة الريال بنسبة 15%. كما انتقلت الآثار السلبية لتقلب أسعار الصرف وعمليات التمويل الحكومية إلى سوق الأسهم.

وقد أضافت التطورات الاقتصادية الأخيرة ضغوطاً على الأسر المعيشية منخفضة الدخل وعرقلت مساعي الحد من الفقر، حيث ارتفع معدل الفقر بمقدار نقطة مئوية واحدة في الفترة من 2018/2017 إلى 2019/2018 ليصل إلى 14% قبيل جائحة كورونا. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر في دخل الأسر المعيشية من جراء الجائحة وارتفاع تكاليف المعيشة بسبب التضخم سترفع معدلات الفقر بمقدار 20 نقطة مئوية. وقد تم اعتماد مجموعة من إجراءات الحماية الاجتماعية استجابة لذلك، ولكنها، وإن قدمت تعويضاً جزئياً عن الدخل المفقود، فإن قيمتها الحقيقية ستتناقص مع استمرار ارتفاع معدلات التضخم.

الآفاق المستقبلية

تتوقف التوقعات الاقتصادية لإيران على مدى تطور جائحة كورونا ووتيرة التعافي الاقتصادي العالمي. ومن المتوقع أن يكون التعافي في إجمالي الناتج المحلي بطيئاً وتدرجياً نظراً لبطء توزيع اللقاحات وضعف الطلب من الشركاء التجاريين الإقليميين. ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم لكنه سيظل أعلى من 20% في المتوسط على المدى المتوسط. وبالإضافة إلى محدودية الحيز المتاح في المالية العامة للإنفاق وارتفاع التضخم، سستمر الضغوط الاقتصادية على الأسر المعيشية الفقيرة. وبإمكان تحسين توجيه التحويلات

النقدية إلى المستحقين أن يساعد على تقليل تكاليف التدابير التخفيفية.

وفي غياب انتعاش الإيرادات النفطية، من المتوقع أن يظل عجز الموازنة مرتفعاً على المدى المتوسط. وقد يترجم بطء التعافي الاقتصادي إلى بطء مماثل في نمو الإيرادات غير النفطية. ومن شأن ازدياد الاعتماد على إصدار السندات، وخاصة قصيرة الأجل منها، أن يزيد مدفوعات الفوائد وأقساط أصل الدين. وقد يؤدي إصدار مزيد من السندات الحكومية وبيع الأصول العامة إلى زيادة مخاطر انتقال عدوى الأزمة المالية إلى سوق الأوراق المالية، وفرض المزيد من الضغوط على القطاع المصرفي الذي يعاني من نقص رأس المال.

وترتبط المخاطر التي تهدد الآفاق الاقتصادية لإيران بمسار التعافي من الجائحة، واحتمالات التطورات الجيوسياسية المستقبلية. وربما أدت وتيرة التطعيم (الشراء والتوزيع)، وازدياد عدد الحالات كذلك الناجمة عن الإصابة بالسلالات الجديدة من فيروس كورونا، وتدابير الإغلاق اللاحقة، إلى فرض أعباء على النشاط الاقتصادي وإطالة أمد المرحلة الحادة من الأزمة. وستشعر الفئات الفقيرة والأكثر احتياجاً بأعباء هذه الزيادة في التدهور الاقتصادي الذي سيزيد من معدلات الفقر. وترتبط احتمالات حدوث تطورات إيجابية بإمكانية الرفع الجزئي للعقوبات المفروضة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز النشاط الاقتصادي، في اقتصاد يعمل منذ زمن دون طاقته الممكنة.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 جمهورية إيران الإسلامية/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

2023 ق	2022 ق	2021 ق	2020 ت	20/2019	19/2018	
2.3	2.2	2.1	1.7	6.8-	6.0-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
2.0	2.0	2.2	1.1-	7.7-	2.6-	الاستهلاك الخاص
1.5	1.8	3.2	2.3	6.0-	2.9-	الاستهلاك الحكومي
4.1	3.9	1.9	0.7	5.9-	12.3-	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
4.3	4.0	4.0	12.2-	29.9-	12.5-	الصادرات، السلع والخدمات
2.6	2.5	1.5	32.4-	38.1-	29.5-	الواردات، السلع والخدمات
2.3	2.2	2.1	1.6	6.5-	5.4-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
4.2	4.2	4.0	4.0	8.8	0.9-	الزراعة
3.7	3.3	2.9	4.3	15.9-	11.0-	الصناعة
0.8	1.0	1.2	0.7-	0.5-	0.7-	الخدمات
18.9	21.7	29.3	36.9	41.3	31.1	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
1.3	1.1	0.8	0.8-	0.6	5.9	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
					0.6	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
7.0-	7.0-	6.7-	6.3-	3.7-	1.6-	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
57.4	54.7	52.1	50.3	47.9	38.5	إجمالي الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)
4.9-	5.0-	5.2-	5.3-	3.0-	1.3-	الرصيد الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإبصار، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات